العدد 56-2019

دراسات اقتصادية

القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية

إعداد : جمال قاسم حسن

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

القروض المتعثرة وأثرها على القطـــاع المصرفي في الدول العربية

إعداد

جمال قاسم حسن

صندوق النقد العربي

2019

صندوق النقد العربي 2019

حقوق الطبع محفوظة

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر مؤلف الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي

دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: 6171552 2 971+

فاكس: 6326454 2 971+

البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae

المـــــحتوى

مقدمـــة 1

أولا: أهداف الدراسة 2

ثانياً: تطورات القطاع المصرفي في الدول العربية 5

1. الموجودات للميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في الدول العربية 5

2. الودائع المصرفية بالبنوك التجارية في الدول العربية 7

3. التسهيلات الائتمانية في الدول العربية 9

ثالثاً: الأدبيات والدراسات السابقة 2

رابعاً: تطورات القروض المتعثرة في الدول العربية وبعض دولى المقارنة 12

1. القروض المتعثرة في بعض دول المقارنة 12

2. القروض المتعثرة في الدول العربية 15

1.2 التوزيع القطاعي للتسهيلات المصرفية 15

2.2 القروض القطاعي للقروض المتعثرة 19

3.2 محددات القروض المتعثرة في الدول العربية 22

خامساً: أثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي 23

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات 28

المراجع 31

مقدمـــة

يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً ومهماً في النمو الاقتصادي من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع لدفع عجلة الاستثمارات والنهوض بالاقتصاد الوطني. إلا أن البنوك التجارية قد تواجه مخاطر الخسارة الناجمة عن تعثر القروض المقدمة لبعض المشاريع. لذلك قد تلجأ البنوك إلى تقليل التسهيلات البنكية والقروض الممنوحة لبعض القطاعات مثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطالبها بتقديم ضمانات كبيرة لاسيما في حالة عدم توفر بيانات مالية لهذه الشركات، ومعلومات ائتمانية كافية ودقيقة عن السجل الائتماني لهذه الشركات.

يُشار إلى أن الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم عام 2008 نتجت عن أزمة القروض المتعثرة لدى شركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع أعباء الدين نتيجة الإفراط في المديونية مما ساهم في إفلاس رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة الأمريكيـــة ممثلاً في بنك "ليمان براذرز".

يري العديد من الاقتصاديين، أن أحد أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية تمثل في إفراط العديد من المؤسسات المالية في منح التسهيلات الائتمانية التي ترتبط بقدر كبير من المخاطر، نتيجة عدم وجود قواعد تنظيمية كافية لتقليل مخاطر الإقراض في ذلك الوقت، وهو ما أدى إلى عدم قدرة العُملاء على تسديد التزاماتهم المالية ومن ثم تفاقم الأزمة.

يختلف مفهوم القروض المتعثرة من بلد إلى آخر، حيث يعتبر صندوق النقد الدولي وفقاً للدليل الصادر حول مؤشرات السلامة المالية[1]، أن القرض مُتعثر وغير فعال عندما يسجل العميل تعثراً في دفع الفوائد أو أصل متأخرات السداد لأكثر من 90 يوماً. في هذا السياق، يحظى مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة باهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين، حيث يُعبر المؤشر عن مخاطر الائتمان وكفاءة تخصيص الموارد. ولأهمية هذا المؤشر يولي الاقتصاديون أهمية

[1] International Monetary Fund, Financial Soundness Indicators Compilation Guide “Prepublication Draft Survey Guide”, Third Edition, 2017.

لمحددات القروض المتعثرة بهدف تقديم المقترحات التي تؤدي إلى تقليل مستوى القروض المتعثرة إلى أدنى حد ممكن.

أولا: أهداف الدراسة

في ضوء ما سبق، تهدف الدراسة إلى تقييم أثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي في الدول العربية من خلال تقدير دالة خطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى لقياس أثر القروض المتعثرة على بعض مؤشرات القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية التي تتوفر حولها بيانات كافية وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا للفترة الزمنية (2000-2017). إضافة إلى تقدير العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة وصافي أرباح البنوك التجارية باستخدام منهجية الأثر الثابت والعشوائي للسلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) للفترة الزمنية (2000-2017). كما تتطرق الدراسة إلى تحديد أهم أسباب تعثر القروض في الدول العربية من وجهة نظر المُختصين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

اعتمدت الدراسة على البيانات الواردة إلى صندوق النقد العربي من خلال الاستبيان الذي وزع على البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حول "القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي"، وكذلك على قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي المُوحد بما يشمل مؤشرات السلامة المالية، وربحية البنوك، والمسح النقدي وإحصاءات السلطة النقدية والبنوك التجارية وأسعار الفائدة.

ثانياً: الأدبيات والدراسات السابقة

قام العديد من الباحثين بإعداد دراسات تطرقت إلى دراسة أثر القروض المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية وعلى اقتصادات الدول عموماً، إضافة إلى الوقوف على محددات القروض المتعثرة وذلك على النحو التالي.

تضمنت دراسة أعدها [Adinoto Nursiana (2017)][2] حول أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك المُدرجة في بورصة إندونيسيا[3]، المتغيرات التالية: نسبة القروض المتعثرة، ومعدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، وهامش صافي الفائدة، وصافي الربح، وصافي الأصول، والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

أظهرت نتائج الدراسة عدم معنوية التضخم والناتج المحلي الإجمالي من الناحية الإحصائية في تفسير القروض المتعثرة بالرغم من الاتجاه الصحيح لإشارة المُتغيرين. في حين تبين أن مؤشر نسبة القروض المتعثرة له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية على صافي أرباح البنوك، والعائد على حقوق الملكية وصافي الأصول.

في دراسة أخرى للباحث [خالد صبحي رجا (2016)] [4] حول محددات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الأردني، تم التعرف على محددات القروض المتعثرة في المصارف الأردنية، باستخدام منهجية البيانات المقطعية للفترة (2008-2012).

أظهرت النتائج أن أهم العوامل المتسببة في تعثر القروض لدى البنوك التجارية هي حجم القروض المتعثرة في السنوات السابقة[5] (أدرج المتغير لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) في الأخطاء العشوائية) إضافة إلى متغير إجمالي القروض المُقدمة من البنوك، حيث تبين أن ارتفاع حجم القروض في الأردن قد يساهم في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة. فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي، تبين أن القروض المتعثرة لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم. كما أظهرت النتائج أن تداعيات الأزمات المالية العالمية كان لها تأثيراً سلبياً على تعثر القروض في الأردن. توصل الباحث أيضاً وخلافاً للأدلة الدولية إلى أن حجم

---

2 Nursiana, A. (2017). “Effect of Non-Performing Loans to Profitability of Banks in Indonesia”. International Journal of Applied Business and Economic Research.

3 برنامج "Lisrel Software "

4 Khaled S., (2013), “Determinants of Non-Performing Loans: Evidence from the Jordanian Banking Sector”, Journal of Finance and Bank Management.

5 Lagged variable of non-performing loans.

البنك ليس بالضروري مقياساً لمدى قدرة البنك على التحقق من وضع عملائه المقترضين وبالتالي انخفاض حجم القروض المتعثرة.

في دراسة [Amir Ikram and Other's (2016)[6]] لاستكشاف محددات تعثر القروض في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في باكستان، استخدم الباحثون السجلات الادارية التي تحتفظ بها بعض المصارف التجارية خلال الفترة (2014-2015). إضافة إلى ذلك استخدم الباحثون في الدراسة نتائج استبيانات أُعدت من قبل مُحللي الائتمان/المصرفيين لعدد 9 بنوك تجارية متضمنة 42 فرعاً.

استخدم الباحثون التحليل الوصفي ومعامل بيرسون (Pearson Chi-Square Technique) لتقييم المتغيرات التي تؤثر على القروض المتعثرة، حيث تبين أن تاريخ، وعمر الفرع، والمدة الزمنية للقرض، وكذلك سياسة الائتمان تعتبر من أهم محددات تعثر القروض. كما أشارت الدراسة إلى أن متغيرات الاقتصاد الجزئي الخاصة بالمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لها تأثير على القروض المتعثرة.

في دراسة أخرى [Muhammad Ishfaq Ahmad and Others (2016)][7] حول العلاقة بين القروض المتعثرة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفائدة، والتضخم، والقروض المتعثرة للفترة الزمنية (1998-2010)، استخدم الباحثون منهجية الانحدار الخطي في تقدير العلاقة بين المتغيرات. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي والقروض المتعثرة، في حين أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة والتضخم والقروض المتعثرة.

---

6 Amir, I. and Others, (2016). "Determinants of Non-Performing Loans: An Empirical Investigation of Bank Specific Microeconomic Factors, The Journal of Applied Business Research.

7 Muhammad I. and Others, (2016), "Non-Performing Loans and Economic Growth", scholars Journal of Economic, Business and Management.

ثانياً: تطورات القطاع المصرفي في الدول العربية

تقوم المصارف التجارية ومؤسسات الإقراض الأخرى بتقديم قروض تمويلية وتسهيلات ائتمانية قصيرة وطويلة الأجل للمؤسسات العاملة في الدولة من أجل تمويل مشاريعها. إضافة إلى تقديمها القروض الشخصية للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الشخصية. يتعهد المُقترض بتسديد أصل القرض إلى جانب خدمة الدين التي تشمل الفائدة المترتبة عليه والعمولات الأخرى خلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين جميع الأطراف، لذلك يقوم المُقترض عند تقديم طلب قرض لتمويل المشروع بتقديم ضمانات تكفل للبنك استرداد الدين في حالة توقفه عن السداد. في ضوء ما سبق، يهتم الجزء التالي بعرض أبرز المؤشرات الخاصة بالقطاع المصرفي في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة لاسيما تلك التي تتعلق بعمليات منح القروض.

1. الموجودات للميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في الدول العربية

ارتفع إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في الدول العربية مُقومة بالدولار الأمريكي بنحو 2.8 في المائة عام 2018 لتبلغ قيمتها حوالي 3343 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو3252 مليار دولار أمريكي عام 2017[8]. تعتبر الإمارات من أكبر الأنظمة المصرفية في الدول العربية من حيث إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة لدى المصارف، حيث استحوذت على 23.4 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية المُجمعة في الدول العربية بما يعادل حوالي 189.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 مقارنة بحوالي 194 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017. يُعزى تراجع النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بوتيرة أعلى من معدل نمو إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في المصارف التجارية في الإمارات خلال عام 2018، جدول رقم (1).

8 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الرابع.

جدول رقم (1): إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف في الدول العربية (2016-2018)

	2016		2017		2018		نسبة التغير (2018-2017) (%)	
	عملة محلية	دولار أمريكي	عملة محلية	دولار أمريكي	عملة محلية	دولار أمريكي	عملة محلية	دولار أمريكي
الأردن	48,384	68,242	49,103	69,256	50,913	71,810	3.7	3.7
الإمارات	2,610,834	710,915	2,693,807	733,508	2,877,960	783,652	6.8	6.8
البحرين	31,214	83,015	31,389	83,481	32,569	86,620	3.8	3.8
تونس	98,457	45,853	111,022	45,877	121,854	45,983	9.8	0.2
الجزائر	12,973,800	118,544	14,099,000	127,018	15,362,500	133,587	9.0	5.2
جيبوتي	340,999	1,919	385,168	2,167	391,200	2,201	1.6	1.6
السعودية	2,256,363	601,697	2,305,761	614,870	2,363,398	630,240	2.5	2.5
السودان	132,714	22,045	211,246	31,609	447,850	13,571	112.0	-57.1
العراق	133,478,843	114,476	103,011,522	88,346	108,006,198	92,630	4.8	4.8
عُمان	29,892	77,742	31,489	81,895	33,948	88,291	7.8	7.8
قطر	1,262,737	346,906	1,363,640	374,626	1,417,956	389,548	4.0	4.0
الكويت	60,443	200,008	63,411	209,069	66,577	220,453	5.0	5.4
لبنان	307,999,172	204,314	331,432,844	219,857	376,097,250	249,484	13.5	13.5
ليبيا	149,708	108,311	163,012	116,955	103,779	76,325	36.3-	34.7-
مصر	3,889,018	385,013	4,666,698	315,659	5,470,003	308,395	17.2	-2.3
المغرب	1,304,309	133,006	1,303,447	134,491	1,377,515	146,752	5.7	9.1
موريتانيا	920,024	2,700	102,842	2,875	117,147	3,272	13.9	13.8
مجموع الدول العربية		**3,224,706**		**3,251,559**		**3,342,812**		2.8

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2018)، صندوق النقد العربي.

بينما بلغت حصة السعودية من الموجودات للميزانيات المجمعة لدى البنوك التجارية في الدول العربية نحو 18.9 في المائة أي ما يعادل 80.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، مقارنة بنحو 89.3 في المائة عام 2017. يذكر أن حصة السعودية والإمارات معاً تبلغ 42.3 في المائة من إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية عام 2018، شكل رقم (1).

في مصر، تراجع إجمالي الموجودات في المصارف التجارية بالدولار الأمريكي بنحو 2.3 في المائة عام 2018، ويعود ذلك إلى تراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي[9].

شكل رقم (1) : حصة إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف في الدول العربية من إجمالي المصارف العربية (2018)

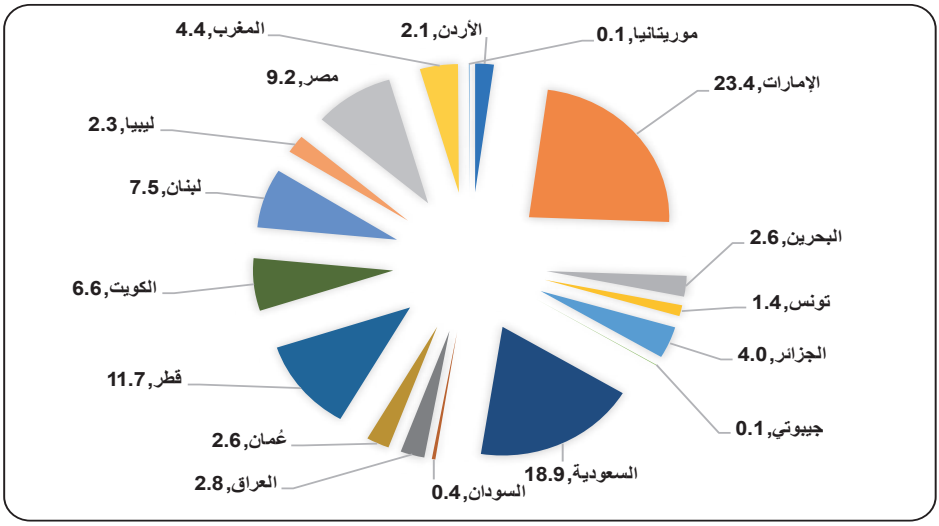

المصدر: محسوبة من استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2019)، صندوق النقد العربي

2. الودائع المصرفية بالبنوك التجارية في الدول العربية

ارتفعت الودائع المصرفية في القطاع المصرفي في الدول العربية بنحو 2.2 في المائة عام 2018 لتبلغ 2058.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 2013.2 مليار دولار أمريكي عام 2017. يذكر أن إجمالي الودائع المصرفية تراجعت في كل من البحرين وتونس والسودان ومصر وليبيا بالدولار الأمريكي بنسب بلغت 16.0 و3.0 و56.0 و5.5 و5.5 في المائة على التوالي عام 2018. يرجع السبب الرئيس في

[9] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل السابع.

تراجع الودائع المصرفية في البحرين[10] إلى تراجع الودائع الادخارية بنحو 2 في المائة. وفي تونس ومصر والسودان، يعزى ذلك أساساً إلى تراجع سعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي. وفي ليبيا[11] يعزى تراجع الودائع في المصارف التجارية إلى تراجع الودائع تحت الطلب بنحو 23.5 في المائة عام 2018، جدول رقم (2).

جدول رقم (2): إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية[1] (2018-2016)

	2016		2017		2018		نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية	
	عملة محلية (مليون)	دولار أمريكي (مليون)	عملة محلية (مليون)	دولار أمريكي (مليون)	عملة محلية (مليون)	دولار أمريكي (مليون)	2017	2018
الأردن	29,825	42,066	29,562	41,695	30,005	42,320	102.3	100.1
الإمارات	1,347,748	366,984	1,417,879	386,080	1,525,722	415,445	102.2	100.3
البحرين	11,755	31,263	12,288	32,681	10,317	27,439	92.2	72.7
تونس	50,138	23,353	54,952	22,707	58,372	22,027	57.0	55.3
الجزائر	8,496,500	77,615	9,551,800	86,052	10,677,200	92,845	51.4	52.1
جيبوتي	284,348	1,600	297,100	1,672	299,500	1,685	87.4	83.9
السعودية	1,617,011	431,203	1,619,062	431,750	1,661,084	442,956	62.7	56.6
السودان	79,460	13,367	139,106	20,815	302,824	9,177	16.7	23.9
العراق	62,398,733	52,791	76,475,169	65,588	83,307,946	71,448	37.1	33.2
عُمان	20,171	52,460	15,644	40,687	15,988	41,581	57.5	52.4
قطر	543,656	149,356	780,077	214,307	810,343	222,622	128.4	115.9
الكويت	40,813	133,309	42,139	138,935	43,484	143,987	116.2	101.6
لبنان	199,721,914	132,486	207,741,682	137,806	212,303,526	140,832	258.1	250.9
ليبيا	83,727	60,235	95,880	68,790	88,373	64,995	220.9	149.8
مصر	2,743,097	272,403	3,311,046	223,961	3,753,292	211,608	95.4	84.6
المغرب[2]	931,903	95,335	951,598	98,187	990,513	105,523	89.5	89.1
موريتانيا	47,049	1,335	53,657	1,500	56,956	1,591	30.5	30.0
الدول العربية		1,937,161		2,013,213		2,058,079		2.2

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.
(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2019)، صندوق النقد العربي.

[10] صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2019)، مصرف البحرين المركزي.
[11] مصرف ليبيا المركزي، الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية، خلال الفترة (2004-2019).

استحوذت المصارف التجارية في السعودية على أكبر حصة من إجمالي الودائع في المصارف العربية، حيث بلغت 21.5 في المائة عام 2018 مقارنة بنحو 21.4 في المائة عام 2017. في حين حلّت الإمارات في المركز الثاني بحصة بلغت 20.2 في المائة عام 2018 مقارنة بحوالي 19.2 في المائة عام 2017. بينما تراجعت حصة مصر من 14.1 في المائة عام 2017 إلى 9.4 في المائة عام 2018، نتيجة تراجع سعر صرف الجنيه المصري، شكل رقم (2).

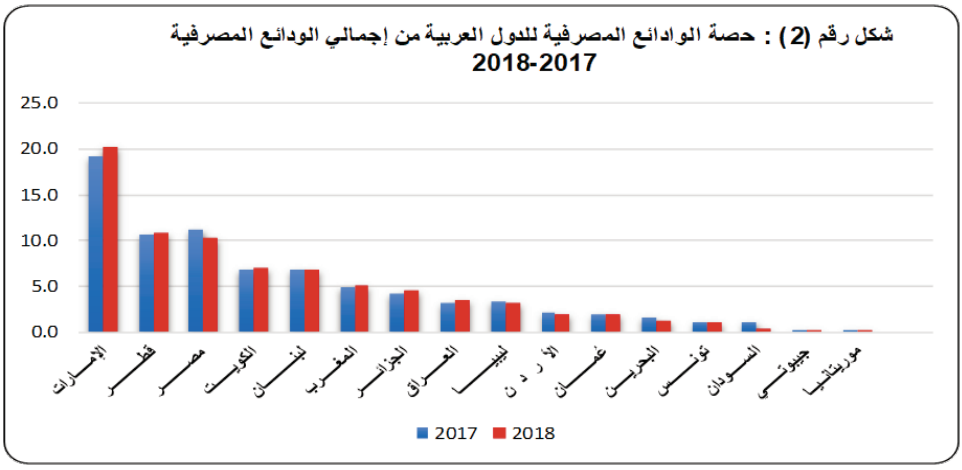

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018.

3. التسهيلات الائتمانية في الدول العربية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية لمجموعة الدول العربية بنحو 4.3 في المائة لتبلغ 2142.4 مليار دولار أمريكي عام 2018 مقارنة بنحو 2054 مليار دولار عام 2017. حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية في جميع الدول العربية باستثناء العراق وليبيا، حيث سجلت التسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية تراجعاً في العراق بنحو 2.0 في المائة عام 2018. يعزى ذلك إلى تراجع القروض في قطاع المؤسسات العامة بنحو 86 في المائة. في حين تراجعت في ليبيا بنحو 0.3 في المائة عام 2018، بسبب تراجع القروض التجارية والعقارية بنحو 6.3 في المائة عام 2018 [12]، جدول رقم (3).

[12] النشرة الاقتصادية الربعية، الربع الرابع 2016، مصرف ليبيا المركزي.

الجدول رقم (3): إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية [1]
(2016-2018)

	2016		2017		2018		نسبة التغير (2018-2017)	
	بالعملة المحلية (مليون)	بالدولار الأمريكي (مليون)	بالعملة المحلية (مليون)	بالدولار الأمريكي (مليون)	بالعملة المحلية (مليون)	بالدولار الأمريكي (مليون)	بالعملة المحلية	بالدولار الأمريكي
الأردن	31,836	44,903	33,098	46,683	35,235	49,697	6.5	6.5
الإمارات	1,454,414	396,028	1,452,696	395,561	1,509,294	410,972	3.9	3.9
البحرين	15,463	41,125	15,901	42,290	16,983	45,168	6.8	6.8
تونس	78,023	36,340	83,409	34,467	89,362	33,721	7.1	-2.2
الجزائر	10,540,000	96,282	10,968,800	98,818	11,847,700	103,024	8.0	4.3
جيبوتي	110,495	622	112,500	633	115,300	648.8	2.5	2.5
السعودية	1,632,902	435,441	1,742,779	464,741	1,844,716	491,924	5.8	5.8
السودان	76,816	12,922	115,788	17,326	195,920	5,937	69.2	-65.7
العراق	37,180,123	31,455	52,182,944	44,754	51,126,115	43,847	-2.0	-2.0
عُمان	21,860	56,853	23,272	60,526	24,730	64,318	6.3	6.3
قطر	875,719	240,582	991,360	272,352	925,912	254,371	-6.6	-6.6
الكويت	34,307	113,061	42,258	139,327	42,581	140,995	0.8	1.2
لبنان	129,286,857	85,762	128,987,370	85,564	129,446,736	85,869	0.4	0.4
ليبيا	19,770	14,223	17,943	13,193	17,880	13,051	-0.3	-1.1
مصر	2,986,231	296,547	3,266,004	220,915	4,770,683	268,968	46.1	21.8
المغرب [2]	1,120,119	114,590	1,126,920	116,277	1,200,582	127,903	6.5	10.0
موريتانيا	55,143	1,565	59,226	1,656	66,105	1,847	11.6	11.5
الدول العربية		**2,071,408**		**2,054,761**		**2,142,359**		4.3

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.
(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2019)، صندوق النقد العربي.

تعتبر السعودية من أكبر الدول العربية في تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث بلغت حصتها من إجمالي التسهيلات الائتمانية في الدول العربية حوالي 23 في المائة أي ما يعادل 491 مليار دولار أمريكي عام 2018. وحلّت الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 19.2 في المائة عام 2018. كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية في مصر بنحو 46.1 في المائة بالعملة المحلية بما مقداره 1.5 مليار جنيه مصري لتبلغ قيمة اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية 4.8 مليار جنيه مصري بنهاية عام 2018، وارتفعت بنحو 21.8 في المائة بالدولار الأمريكي عام 2018، شكل رقم (3).

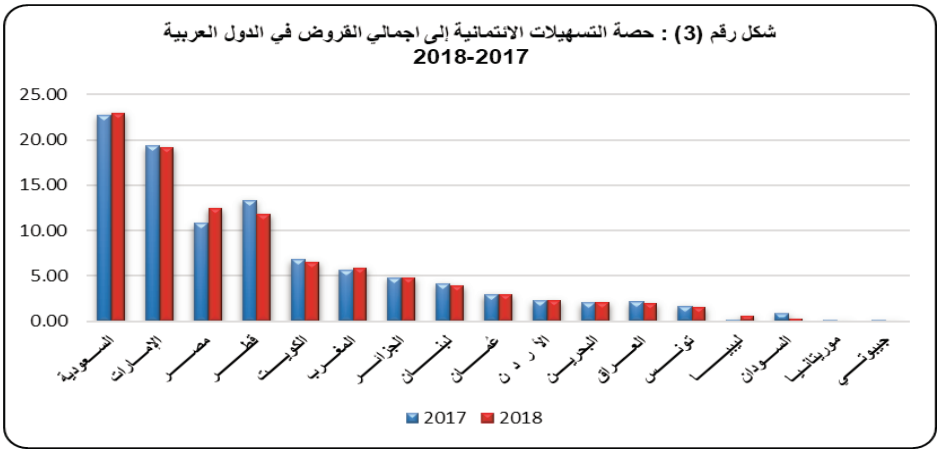

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018.

تشير الإحصاءات الواردة في شكل رقم (4)، أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر الأعلى في لبنان، حيث بلغت حوالي 160.3 و153.0 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي عامي 2017 و2018 على التوالي. وحلّت قطر ثانياً بنسبة بلغت 132.5 في المائة عام 2018. في حين بلغت في السودان حوالي 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 و15.5 في المائة عام 2018.

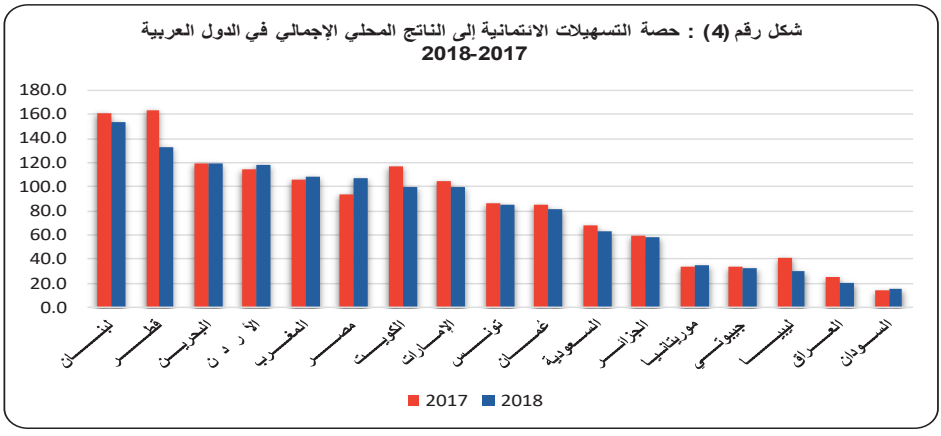

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018.

رابعاً: تطورات القروض المتعثرة في الدول العربية وبعض دول المقارنة

حظيت القروض المتعثرة باهتمام العديد من الاقتصاديين ومتخذي القرار لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الكلي، حيث تعتبر القروض المتعثرة من أكبر المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي لما لها من أثر كبير على كفاءة البنوك التجارية واقتصادات الدول بوجه عام، نتيجة إعاقتها للمشاريع التنموية، حيث لا تحقق هذه القروض أية إيرادات، لذلك يلجأ البنك عادة إلى إعادة جدولتها.

1. القروض المتعثرة في بعض دول المقارنة

نستعرض في هذا الجزء تطورات القروض المتعثرة في بعض دول المقارنة التي تشمل كل من المملكة المتحدة، وماليزيا، وفرنسا، والهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا[13]. تُشير الإحصاءات إلى تباين مؤشرات القروض المتعثرة وارتفاعها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العديد من دول العالم مما ساهم بطريقة غير مباشرة في عدم استقرار الأنظمة المصرفية في بعض الدول[14].

ففي أيرلندا، شهد النظام المصرفي أزمة منذ عام 2008 بسبب ارتفاع نسب القروض غير العاملة (NPLs) إلى أعلى المستويات في منطقة اليورو، حيث تأثر الاقتصاد والنظام المالي الأيرلندي كثيراً بتداعيات الأزمة المالية عام 2008. انبثقت الأزمة المالية في القطاع المصرفي بأيرلندا بسبب الاستدانة الكبيرة لا سيما فيما يتعلق بالقروض في القطاع العقاري. إضافة إلى ذلك ساهم التراجع في الاقتصاد الإيرلندي الذي نتج جزئياً عن أزمة العقارات إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة، وانعكس هذا الانخفاض في معدلات النمو على جودة الأصول وارتفاع القروض غير العاملة (NPLs)، حيث نمت إلى مستوى بات يهدد النظام المصرفي الأيرلندي بكامله. بلغت نسبة القروض غير العاملة في ايرلندا 25 في المائة من إجمالي القروض (ما يعادل

---

13 نظراً لتوفر بيانات حولها في صندوق النقد الدولي.

14 في أيرلندا على سبيل المثال، وبسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة بدأت أزمة القطاع المصرفي عام 2008، مما أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 و5.1 في المائة خلال الأعوام 2008 و2009 على التوالي مقابل نمو بلغ 5.3 في المائة عام 2017، كما ارتفع معدل البطالة من 5 في المائة عام 2007 إلى 13 في المائة عام 2009.

حوالي 65 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لتصل قيمة القروض المتعثرة إلى 115 مليار يورو عام 2012.

انتهجت الحكومة الأيرلندية بعض الإصلاحات الضرورية بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي مثل خفض رواتب ومعاشات القطاع العام، ورفع سن التقاعد، وتقليص مصروفات الرعاية الاجتماعية وزيادة ضريبة القيمة المضافة. حيث مكنت هذه الإجراءات الحكومة من الخروج من الأزمة، كما وعد الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بتقديم برنامج إنقاذ بلغت قيمته حوالي 68 مليار يورو كان مقررًا لذلك في نهاية 2013، وذلك من أجل استعادة الثقة في الأسواق المالية وضبط النظام المصرفي في أيرلندا. ساهمت هذه الإجراءات إلى تراجع القروض غير العاملة إلى 13.6 في المائة عام 2016، شكـــل رقـــم (5).

شكل رقم (5) : معدل النمو الحقيقي ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض إيرلندا

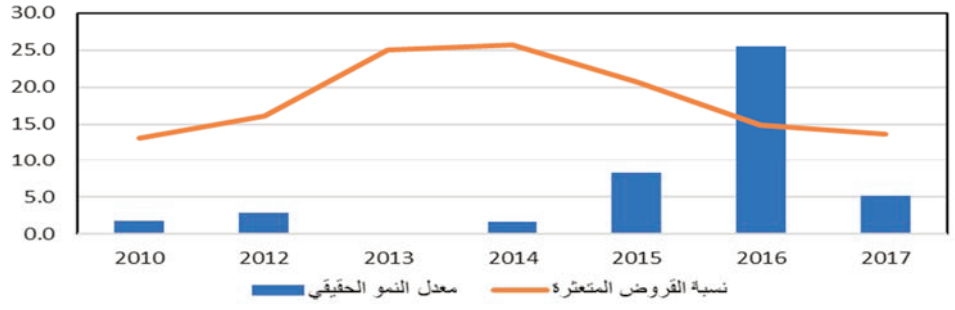

المصدر : قاعدة بيانات الاستقرار المالي والآفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي

في حين تُشير الإحصاءات، إلى أن نسبة القروض المتعثرة متدنية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا، حيث بلغت حوالي 0.9 و1.3 و1.6 في المائة (ما يعادل حوالي 1.9 و0.7 و2.0) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 مقابل 1.0 و1.5 و1.6 في المائة (ما يعادل 0.9 و2.0 و2.9) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016على التوالي، شكل رقم (6) وجدول رقم (4).

شكل رقم (6) : نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في بعض الدول

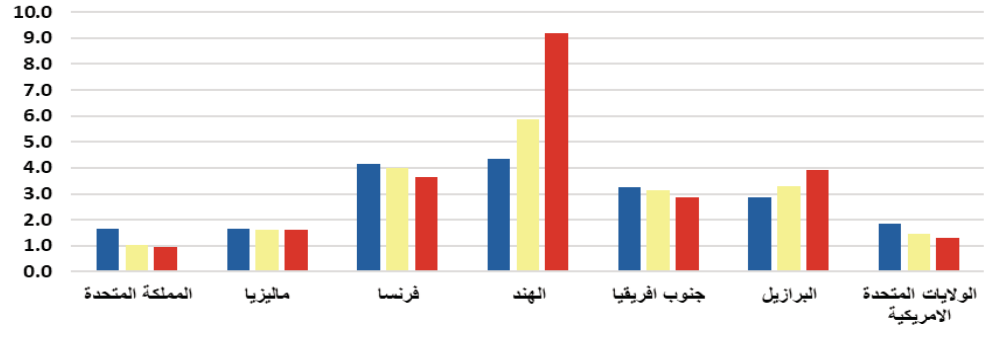

المصدر : قاعدة بيانات الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي

جدول رقم (4) : إجمالي القروض والقروض المتعثرة في بعض الدول من مختلف الأقاليم

(مليون عملة محلية)

	البنود	2015	2016	2017	معدل النمو 2017-2016 (%)
المملكة المتحدة	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة منوية)	1.7	1.0	0.9	...
	القروض المتعثرة	59,513	40,440	39,390	-2.6
	اجمالي القروض	3,597,271	3,986,201	4,189,730	5.1
ماليزيا	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة منوية)	1.6	1.6	1.6	...
	القروض المتعثرة	22,017	23,103	24,481	6.0
	اجمالي القروض	1,337,772	1,442,653	1,518,767	5.3
فرنسا	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة منوية)	4.2	4.0	3.6	...
	القروض المتعثرة	149,122	148,911	148,844	0.0
	اجمالي القروض	3,582,504	3,738,735	4,092,448	9.5
الهند	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة منوية)	4.3	5.9	9.2	...
	القروض المتعثرة	3,084,051	4,690,034	7,582,907	61.7
	اجمالي القروض	70,965,433	79,714,727	82,552,840	3.6
جنوب افريقيا	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة منوية)	3.2	3.1	2.9	...
	القروض المتعثرة	104,990	112,409	105,957	-5.7
	اجمالي القروض	3,235,592	3,600,923	3,707,641	3.0
البرازيل	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة منوية)	2.9	3.3	3.9	...
	القروض المتعثرة	94,805	120,277	135,588	12.7
	اجمالي القروض	3,320,900	3,631,793	3,461,838	-4.7
الولايات المتحدة الأمريكية	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (نسبة منوية)	1.9	1.5	1.3	...
	القروض المتعثرة	159,950	136,289	129,755	-4.8
	اجمالي القروض	8,642,619	9,249,813	9,826,005	6.2

المصدر : قاعدة بيانات الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي.

2. القروض المتعثرة في الدول العربية

تمنح المصارف التجارية قروضاً إلى الأفراد والمستثمرين وفقا للسياسات الائتمانية المعمول بها والتي تهدف إلى تقليل مخاطر تعثر القروض المقدمة. يقتضي على البنوك التجارية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)[15] المتعلق بمخاطر الائتمان إلى تحديد مُخصصات كافية لتغطية القروض المتعثرة. جدير بالذكر أن هذه المخصصات تختلف لتغطية مخاطر القروض المتعثرة بين الدول ويتم مراجعتها دورياً.

1.2 التوزيع القطاعي للتسهيلات المصرفية[16]

تشير الإحصاءات الواردة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى أن حصة القروض الشخصية (تشمل بطاقات الائتمان والقروض السكنية) تمثل أكبر نسبة من إجمالي القروض في الدول العربية المشمولة بالاستبيان، حيث بلغت نسبتها في بعض الدول مثل لبنان والسعودية ما يفوق 30 في المائة من إجمالي القروض. ارتفعت القروض الشخصية في السعودية بنحو 2.1 في المائة عام 2017 لتصل إلى 464 مليار ريال سعودي (ما يعادل 18.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 454 مليار ريال سعودي (ما يعادل 18.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2016. في حين ارتفعت في لبنان بنحو 9.1 في المائة لتبلغ حوالي 32 تريليون ليرة لبنانية (ما يعادل 40.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2017 مقابل 29.3 تريليون ليرة لبنانية (ما يعادل 38.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2016.

بينما تراجعت حصة القروض الشخصية من إجمالي القروض في الإمارات من 28 في المائة عام 2016 إلى 27 في المائة عام 2017، لتبلغ قيمة القروض الشخصية حوالي 430.5 مليار درهم إماراتي عام 2017 (ما يعادل حوالي 30.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 449 مليار درهم إماراتي (ما يعادل 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2016، جدول رقم (5).

أما في تونس، فقد ارتفعت القروض الشخصية إلى 22.5 مليار دينار تونسي (ما يعادل 23.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2017 مقابل 20.5 مليار دينار تونسي (ما يعادل 22.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2016. في الكويت، ارتفعت حصة القروض الشخصية من إجمالي القروض من 21.9 في المائة

---

[15] أصدر في عام 2014 وقد بدأ تطبيق المعيار الفعلي في يناير من العام 2018.

[16] من واقع استبيان القروض المتعثرة في الدول العربية، صندوق النقد العربي 2018.

عام 2016 إلى 22.3 في المائة (ما يعادل حوالي 31.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لتصل قيمة القروض الشخصية إلى حوالي 11.6 مليار دينار كويتي عام 2017.

جدول رقم (5): هيكل التوزيع القطاعي للقروض في بعض الدول العربية

الدول	البنود	2015	2016	2017
الأردن	قروض شخصية	9.1	13.9	12.9
	القطاع الزراعي	1.1	1.4	1.4
	الصناعات التحويلية	11.2	9.9	11.2
	التجارة	20.2	18.3	17.4
	القطاع العقاري	25.5	26.3	27.2
	أخرى	32.9	30.1	29.9
الإمارات	قروض شخصية	29.0	28.6	27.2
	القطاع الزراعي	0.1	0.1	0.1
	الصناعات التحويلية	6.8	6.6	
	التجارة	11.5	10.3	10.4
	القطاع العقاري	16.5	17.5	19.9
	أخرى	36.1	36.9	42.4
البحرين	قروض شخصية	15.1	14.6	14.4
	القطاع الزراعي	0.4	0.3	0.4
	الصناعات التحويلية	14.3	14.0	14.4
	التجارة	10.4	10.4	9.7
	القطاع العقاري	29.3	30.5	29.9
	أخرى	30.5	30.2	31.3
تونس	قروض شخصية	25.6	25.9	25.3
	القطاع الزراعي	2.9	3.0	3.0
	الصناعات التحويلية	19.6	19.4	20.1
	التجارة	13.8	13.9	14.3
	القطاع العقاري	6.0	6.0	5.7
	أخرى	32.1	31.8	31.6

الدول	البنود	2015	2016	2017
السعودية	قروض شخصية	31.2	32.3	33.4
	القطاع الزراعي	1.0	1.0	1.1
	الصناعات التحويلية	13.1	13.4	12.6
	التجارة	18.7	17.5	16.7
	القطاع العقاري (البناء والإنشاءات)	9.4	8.9	8.5
	أخرى	26.7	27.0	27.7
السودان	قروض شخصية	25.6	25.9	25.3
	القطاع الزراعي	2.9	3.0	3.0
	الصناعات التحويلية	19.6	19.4	20.1
	التجارة	13.8	13.9	14.3
	القطاع العقاري	6.0	6.0	5.7
	أخرى	32.1	31.8	31.6
العراق	قروض شخصية	38.9	39.0	38.0
	القطاع الزراعي	5.5	5.7	1.1
	الصناعات التحويلية	8.7	8.9	10.6
	التجارة	...	...	...
	القطاع العقاري	22.9	21.3	20.7
	أخرى	24.0	25.1	29.6
فلسطين	قروض شخصية	25.7	26.5	25.2
	القطاع الزراعي	0.9	1.1	0.9
	الصناعات التحويلية	...	...	...
	التجارة	16.4	16.1	17.5
	القطاع العقاري	18.3	19.9	20.2
	أخرى	38.6	36.3	36.2
الكويت	قروض شخصية	21.5	21.9	22.3
	القطاع الزراعي	0.2	0.2	0.2
	الصناعات التحويلية	14.8	15.9	15.7
	التجارة	10.0	10.1	10.0
	القطاع العقاري	21.4	19.6	18.9
	أخرى	32.1	32.3	33.0

الدول	البنود	2015	2016	2017
لبنان	قروض شخصية	29.1	30.6	31.2
	القطاع الزراعي	1.1	1.2	1.1
	الصناعات التحويلية	10.1	9.8	9.9
	التجارة	33.6	32.5	33.1
	القطاع العقاري	17.8	18.1	16.8
	أخرى	8.2	7.7	7.8
المغرب	قروض شخصية	26.3	26.4	26.5
	القطاع الزراعي	4.4	4.6	4.6
	الصناعات التحويلية	13.5	13.2	12.4
	التجارة	5.2	5.2	5.5
	القطاع العقاري	6.3	6.4	6.4
	أخرى	44.2	44.3	44.7

المصدر: استبيان القروض في الدول العربية (2018)، صندوق النقد العربي.

أما في المغرب، فقد ارتفعت القروض الشخصية إلى حوالي 273 مليار درهم مغربي بما يمثل حوالي 26.5 في المائة من إجمالي القروض (ما يعادل حوالي 25.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2017 مقابل 262 مليار درهم مغربي عام 2016، جدول رقم (6).

حلّت قروض قطاع التجارة والعقار في المرتبة الثانية كنسبة من إجمالي القروض في أغلب الدول العربية، حيث بلغت حصة قروض القطاع العقاري في البحرين 29.9 في المائة من إجمالي القروض لتصل قيمته إلى 6.7 مليار دينار بحريني عام 2017 مقابل 6.5 مليار دينار بحريني عام 2016. أما في الإمارات فقد ارتفعت حصة قروض القطاع العقاري إلى 313 مليار درهم إماراتي عام 2017 مقابل 275 مليار درهم إماراتي عام 2016. أما في فلسطين فحل القطاع العقاري ثانيا (بعد القروض الشخصية) بحصة بلغت 20.2 في المائة من اجمالي القروض (ما يعادل 1.6 مليار دولار أمريكي) عام 2017 مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي عام 2016.

2.2 التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة

فاقت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض 10 في المائة في كل من تونس، والجزائر، والعراق، حيث بلغت 13.8 في تونس و12.3 الجزائر، في حين بلغت في العراق 11.4 في المائة عام 2017. بالمقابل تشير الإحصاءات إلى ارتفاع أرباح المصارف التجارية بنحو 38.4 في المائة في تونس عام 2017، وذلك بالتزامن مع تراجع بسيط لنسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة من 57.9 في المائة عام 2016 إلى 57.7 في المائة عام 2017 لتبلغ قيمة أرباح المصارف حوالي مليار دينار تونسي. في حين تراجعت أرباح المصارف التجارية في الجزائر من 474 مليار دينار جزائري عام 2016 إلى 436 مليار دينار جزائري عام 2017 بالرغم من تراجع في مخصصات القروض المتعثرة من 54.5 في المائة عام 2016 إلى 51.4 في المائة عام 2017، شكل رقم (7).

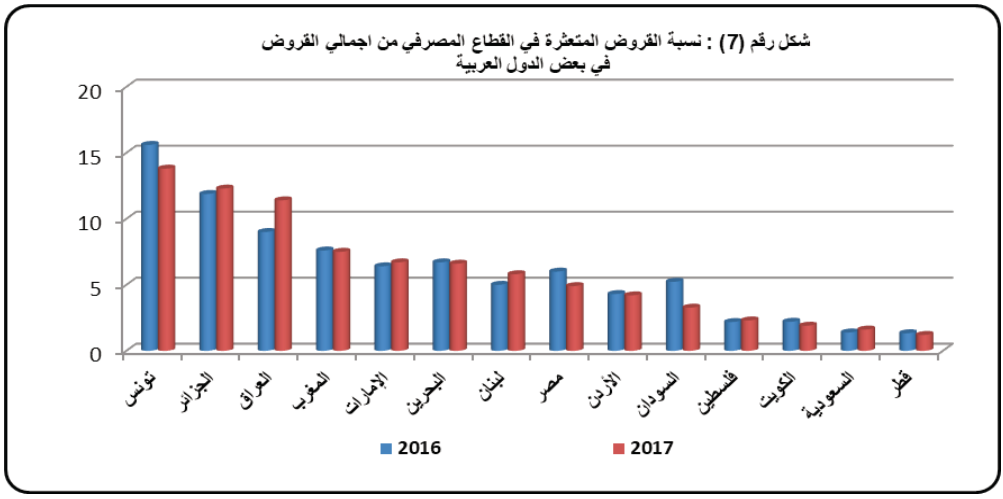

المصدر: استبيان القروض المتعثرة في الدول العربية (2018)، صندوق النقد العربي.

كما يلاحظ تدني نسبة القروض المتعثرة إلى أقل من 2 في المائة في كل من السعودية والكويت، حيث بلغت حوالي 1.6 و1.9 في المائة عام 2017 على التوالي. سجلت نسبة مُخصصات القروض من إجمالي القروض غير المنتظمة في السعودية انخفاضاً من 166.6 في المائة عام 2016 إلى 151.9 في المائة عام 2017 وارتفاع صافي

أرباح المصارف حوالي 45.1 مليار ريال سعودي عام 2017 مقابل 41.1 مليار ريال سعودي عام 2016.

أما في الكويت، فقد انخفضت نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى 230 في المائة عام 2017 مقابل 237 في المائة عام 2016، في حين ارتفع صافي أرباح المصارف في الكويت إلى 813 مليون دينار كويتي عام 2017 مقابل 746 مليون دينار كويتي عام 2016، جدول رقم (6).

جدول رقم (6): نسبة مخصصات القروض المتعثرة من إجمالي القروض المتعثرة وصافي أرباح المصارف في بعض الدول العربية

(%)

الدول العربية	نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة (%)			صافي أرباح المصارف (مليون عملة محلية)		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017
الأردن	74.7	77.9	80.8	582	522	546
الإمارات	109.8	110.2	107	37,813	35,618	38,594
البحرين	59.2	56.6	52.8	765	915	1,053
تونس	56.9	57.9	57.7	643	779	1,078
الجزائر	59.2	54.5	51.4	426,286	473,952	435,892
السعودية	164.3	166.6	151.9	43,643	41,058	45,095
السودان	65	60	81	4,348	6,239	8,011
العراق	52	53	52	1,088,223	1,022,470	1,261,084
فلسطين*	67.4	66.9	58.1	133	148	172
الكويت	204.8	236.9	230.2	705	746	813
لبنان	52.1	44.3	36.7	2,811,299	2,864,846	4,028,296
المغرب	68	69	71	9,362	9,208	10,686

* مليون دولار أمريكي.

المصدر: استبيان القروض المتعثرة في الدول العربية (2018)، صندوق النقد العربي.

قطاعياً تشير الإحصاءات الواردة في جدول رقم (7) إلى ارتفاع نسبة تعثر القروض في القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية في بعض الدول العربية، حيث فاقت

نسبة القروض المتعثرة في قطاع الصناعات التحويلية 10 في المائة في أغلب الدول العربية باستثناء الكويت وفلسطين والأردن والسودان، فقد بلغت حوالي 1.3 و3.8 و4.5 و4.6 في المائة عام 2017 على التوالي.

أما بالنسبة للقروض الشخصية، فقد ارتفعت نسبتها في العراق إلى ما يفوق 38 في المائة خلال الفتـرة 2015-2017، وفي تونس ارتفعت نسبة تعثر القروض الشخصية إلى ما يتجاوز 10 في المائة خلال نفس الفترة.

جدول رقم (7): نسب التعثر المسجلة في الدول العربية حسب القطاعات (2015-2017)

(%)

الدول العربية	السنوات	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	السودان	العراق	فلسطين	الكويت	لبنان	المغرب
القروض الشخصية	2015	...	5.2	3.3	10.4	5.0	38.9	...	2.5	3.0	6.7
	2016	4.5	5.2	4.0	10.7	3.2	39.0	...	2.0	4.0	6.7
	2017	3.6	5.7	3.4	10.8	2.6	38.0	...	1.9	4.0	6.7
القطاع الزراعي	2015	...	15.5	14.6	5.9	10.0	5.5	5.0	3.2	11.0	9.2
	2016	3.2	15.3	19.8	6.3	11.2	5.7	3.8	10.2	16.0	7.1
	2017	3.7	10.5	12.3	2.0	5.3	1.1	3.7	1.7	26.0	7.2
الصناعات التحويلية	2015	...	5.9	10.0	27.8	6.0	8.7	3.8	3.0	14.0	10.0
	2016	3.2	7.6	13.8	27.6	8.1	8.9	4.9	2.8	16.0	10.6
	2017	4.5	...	12.7	22.6	4.6	10.6	3.8	1.3	16.0	10.3
التجارة	2015	...	12.4	6.2	14.2	9.0	...	5.0	2.9	16.0	13.4
	2016	7.7	17.0	5.4	14.3	7.4	...	4.8	2.5	14.0	12.8
	2017	6.1	19.9	6.6	11.3	5.1	...	4.0	2.9	15.0	13.1
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	2015	...	16.4	...	...	...	3.6	...	...	...	...
	2016	...	23.5	...	...	...	2.3	...	...	...	...
	2017	...	21.8	...	...	...	2.8	...	...	...	...

المصدر: استبيان القروض المتعثرة (2018)، صندوق النقد العربي.

3.2 محددات القروض المتعثرة في الدول العربية

أشار الفنيون في البنوك المركزية، إلى أن أهم أسباب تعثر القروض الشخصية هو انقطاع عمل العميل. بينما حلّ في المرتبة الثانية انخفاض دخل العميل كأحد أسباب تعثر القروض الشخصية. كما أشاروا إلى أن هناك أسباب أخرى لتعثر القروض وهي تقاعد أو وفاة أو مرض العميل، وكذلك عدم دراسة ومتابعة ملف العميل بالشكل الكافي من قبل القائمين في المصارف التجارية أو انخفاض كفاءتهم المهنية. فيما يلي نستعرض أسباب تعثر القروض والتسهيلات الائتمانية الشخصية.

بالمقابل أشارت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى أن أهم أسباب تعثر القروض لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع يرجع إلى ضعف دراسات الجدوى المُقدمة للبنوك التجارية. إضافة إلى ضِعف قُدرات المُستثمر، علاوة على أسباب تتعلق بعوامل خارجية اقتصادية وتنافسية. فيما يلي نستعرض أسباب تعثر القروض والتسهيلات الائتمانية لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع في الدول العربية من واقع الاستبيان المرسل للدول العربية، جدول رقم (8).

جدول رقم (8): أسباب تعثر القروض الشخصية والمستثمرين وأصحاب المشاريع حسب الأهمية

ترتيب أسباب تعثر القروض	تعثر القروض الشخصية حسب الأهمية	تعرض القروض لدى المستثمرين واصحاب المشاريع حسب الأهمية
1	**انقطاع عمل المقترض**	**ضعف دراسة الجدوى المقدمة للبنك**
2	**انخفاض دخل العميل**	**ضعف قدرات المستثمر**
3	**التزام العملاء بأكثر من قرض**	**أسباب متعلقة بعوامل خارجية اقتصادية وتنافسية**
4	**إعادة جدولة القرض وارتفاع معدل الفائدة بعد الجدولة**	**تقديم معلومات غير دقيقة عن المشروع**
5	**لدى العميل العديد من بطاقات الائتمان**	**استخدام القروض لغير الغرض الذي منحت من أجله**
6	**الأوضاع الاقتصادية**	**أسباب أخرى، نذكر منها:**
7	**أسباب أخرى، نذكر منها:**	• عدم تقدير مخاطر القرض بالشكل الكافي.
	• تقاعد العميل.	• قلة الخبرة لدى أصحاب المشاريع.
	• وفاة العميل.	• غياب الاستراتيجيات الخاصة بالتسعير وحماية المستهلك في بعض الدول.
	• مرض العميل.	• وجود تحديات لدى ممول المشروع.
	• عدم التزام المقترض بتوجيهات وارشادات البنك	
	• عدم دراسة ومتابعة ملفات القروض بالشكل الكافي.	• افلاس المقترض
	• استخدام القروض لغير الغرض الذي منحت من أجله.	

المصدر: استبيان تعثر القروض في الدول العربية (2018)، صندوق النقد العربي.

خامساً: أثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي

تهتم الدراسة في هذا الجزء بقياس أثر القروض المتعثرة على صافي أرباح البنوك التجارية والنمو الاقتصادي، ذلك من واقع البيانات الواردة إلى صندوق النقد العربي في الاستبيان الذي أرسل للبنوك المركزية. يبين الرسم البياني التالي تراجع صافي أرباح البنوك التجارية مع زيادة القروض المتعثرة، في عدد من الدول العربية وبالتالي وجود علاقة عكسية بين المتغيرين[17]. تشدد المصارف المركزية والمؤسسات النقدية على ضرورة توفير المخصصات المالية اللازمة من أجل مواجهة الحالات الطارئة التي قد تظهر في القطاع المصرفي كتعثر القروض.

[17] تم تطبيق العلاقة بين المتغيرين لجميع الدول العربية المتوفر حولها بيانات.

الشكل رقم (8): العلاقة بين صافي الأرباح والقروض المتعثرة في بعض الدول العربية

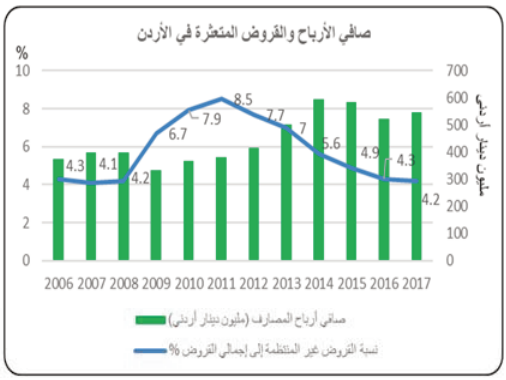

معامل الارتباط بين صافي الأرباح والقروض المتعثرة في الأردن: 0.356-

معامل الارتباط بين صافي الأرباح والقروض المتعثرة في السعودية: 0.334-

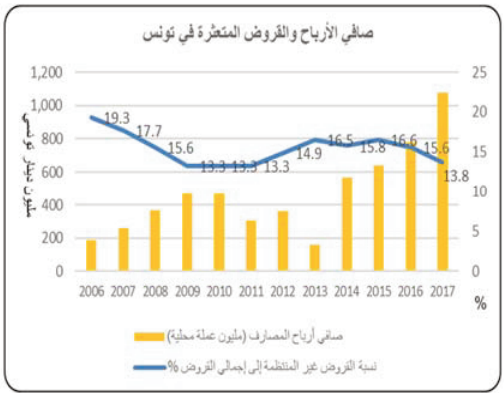

معامل الارتباط بين صافي الأرباح والقروض المتعثرة في تونس "0.489-

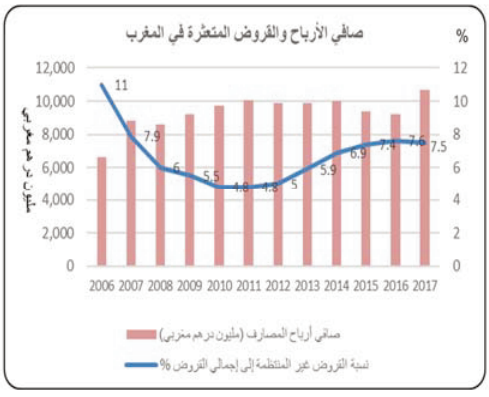

معامل الارتباط بين صافي الأرباح والقروض المتعثرة في المغرب "0.7225-

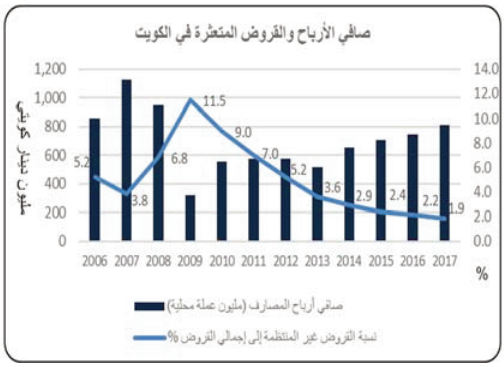

معامل الارتباط بين صافي الأرباح والقروض المتعثرة في الكويت "0.693-

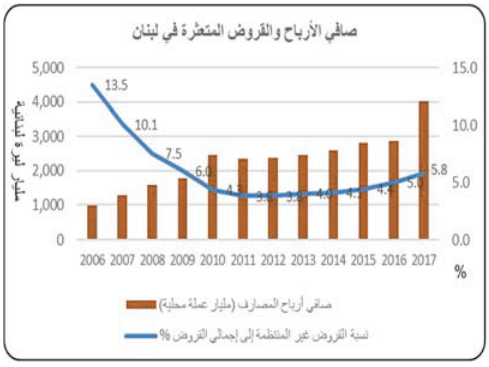

معامل الارتباط بين صافي الأرباح والقروض المتعثرة في لبنان "0.827-

المصدر: استبيان القروض المتعثرة والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.

أستخدم لقياس أثر القروض المتعثرة على صافي أرباح البنوك التجارية والنمو الاقتصادي في الدول العربية البرنامج الإحصائي (**STATA**) لتقدير نموذج السلاسل الزمنية المقطعية لمجموعة الدول العربية التي تتوفر حولها بيانات كافية خلال الفترة الزمنية (2006-2017). شمل النموذج السلاسل الزمنية المقطعية للمتغيرات التالية:

- صافي أرباح البنوك التجارية في الدول العربية "**GP**".
- معدل النمو الحقيقي للدول العربية "y".
- نسبة تعثر القروض من اجمالي القروض في الدول العربية "**NPL**".

تم تطبيق منهجية الأثر الثـــابت (**Fixed Effect**) والأثر العشـــــــوائي[18] (**Random Effect**) لقياس أثر القروض المتعثرة على صـــافي الأرباح ومعدل النمو الحقيقي. في هذا الإطار، توضـــح المعادلة التالية رقم (1) أثر القروض المتعثرة على صافي أرباح البنوك التجارية في الدول العربية:

$$GP_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 NPL_{i,t} + \alpha_2 NPL_{i,t-1} + \alpha_4 GP_{i,t-1} + \varepsilon_{it} \qquad \textbf{(1)}$$

في حين توضح المعادلة رقم (2) تأثير القروض المتعثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية:

$$y_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 NPL_{i,t} + \alpha_2 NPL_{i,t-1} + \alpha_4 y_{i,t-1} + \varepsilon_{it} \qquad \textbf{(2)}$$

كما تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (Levin–Lin–Chu, 2002) على المتغيرات المدرجة في المعادلة رقم (1) و (2) للتأكد من استقرارها[19]، حيث تطلب ذلك تحويل متغير صافي أرباح البنوك التجارية إلى دالة لوغاريتمية. كما تبين استقرار كل من متغيري نسبة القروض المتعثرة، ومعدل النمو الحقيقي من الناحية الإحصائية.

[18] Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data Third edition, John Wiley & Sons Ltd, 2005

[19] Hadri, K., Testing for stationarity in heterogeneous panel data, Econometrics Journal 3: 148–161, 2000.

إضافة إلى ذلك، أستلزم الأمر إجراء اختبار تجـانس السلاسل الزمنية المقطعيـة (**Heteroskedasticity test**) باستخدام اختبار (**Pesaran's Test**[20]) وتبين أن النموذجين يخلوان من مشكلة عدم التجانس. كما تم معالجة ارتباط الأخطاء العشوائية.

- **تقدير نموذج الأثر الثابت والعشوائي**

تم تقدير عدد من السيناريوهات لقياس أثر القروض المتعثرة على صافي أرباح البنوك التجارية ومعدل النمو الحقيقي بالنسبة للبنوك التي اجابت على الاستبيان ولديها بيانات كافية حول القروض المتعثرة، وهي: الأردن، وتونس، والسعودية، والكويت، ولبنان والمغرب. فيما يلي نستعرض أهم ما تم التوصل إليه من نتائج، جدول رقم (9).

التأكيد على أن القروض المتعثرة لها أثر عكسي على صافي الأرباح، حيث بلغت قيمـة معامـل المتـغير (-0.106) كما أن المتغـير من الناحيـة الإحصائيـة معنـوي استناداً لإحصائيـة (P-Value=0.012) بينما متغير القروض المتعثر للسنة السابقة غير متوافق مع منهجية البحث بالرغم من معنوية المعامل (إشارته موجبة). في حين أن تأثير صافي الأرباح في السنوات السابقة إيجابياً على صافي الأرباح في السنة الحالية وذلك كما تُشير إشارة معامل (GP_{t-1}) البالغة نحو (0.407) إضافة إلى معنويته من الناحية الإحصائية (P-Value =0.082). وباستخدام اختبار (**Hausman test**) تبين أن منهجية الأثر الثابت تعطي نتائج أفضل.

[20] Diagnostic Tests of Cross Section Independence for Nonlinear Panel Data Models, Cheng Hsiao, M. Hashem Pesaran, Andreas Pick, University of Cambridge, April 2007.

جدول رقم (9) : تقدير نموذج الأثر الثابت والعشوائي للدول العربية
صافي أرباح البنوك التجارية

المتغير التابع (صافي أرباح البنوك التجارية)	منهجية الأثر الثابت	منهجية الأثر العشوائي
القروض المتعثرة	-0.106 *(0.012)	-0.0104 ***(0.000)
القروض المتعثرة لفترة ابطاء واحدة	0.064 (0.034)	0.097 ***(0.000)
صافي الأرباح في السنة السابقة	0.407 **(0.082)	0.941 ***(0.000)
القاطع	4.535 *(0.023)	0.492 (0.268)
معامل التحديد	93.3%	95.6%
عدد المشاهدات	102	102

تشير القيمة بين القوسين إلى إحصائية (P-Value)
* تشير إلى أن المتغير معنوي حتى 5 في المائة.
** تشير إلى أن المتغير معنوي حتى 10 في المائة.
*** متغير معنوي.

أما من حيث دراسة تأثير القروض المتعثرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، تشير النتائج إلى أن القروض المتعثرة لها أثر عكسي على معدل النمو الحقيقي، ذلك استناداً إلى قيمة معامل القروض المتعثرة والبالغة (-0.0503). كذلك تبين أن المتغير معنوي من الناحية الإحصائية (P-Value=0.011)، وهو ما يعني أن انخفاض نسبة القروض المتعثرة بواحد في المائة يساعد على زيادة معدل النمو الحقيقي بنسبة (0.87) في المائة. بينما ثبت عدم معنوية متغير القروض المتعثرة للسنة السابقة. في حين أن تأثير معدل النمو في السنوات السابقة له أثر إيجابي على معدل النمو في السنة الحالية، ذلك استنادا لقيمة معامل معدل النمو (0.876) الذي يمتاز بمعنوية إحصائية، جدول رقم (10).

جدول رقم (10): تقدير نموذج الأثر الثابت والعشوائي للدول العربية
معدل النمو الحقيقي

المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي)	منهجية الأثر الثابت	منهجية الأثر العشوائي
القروض المتعثرة	-0.0503 (0.011)	-0.0601 (0.000)
القروض المتعثرة لفترة إبطاء	0.0468 (0.036)	0.0620 (0.003)
معدل النمو الحقيقي في السنة السابقة	0.876 (0.00)	0.9940 (0.000)
القاطع	1.437 (0.049)	0.0944 (0.289)
معامل التحديد	95.1%	95.3%
عدد المشاهدات	102	102

* تشير إلى أن المتغير معنوي عند حد 10 في المائة

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

نستعرض فيما يلي أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، إضافة إلى تضمين بعض التوصيات التي تساهم في الحد من ظاهرة القروض المتعثرة.

1. الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. تستحوذ القروض الشخصية (بما فيها بطاقات الائتمان) على أعلى حصة من إجمالي القروض المقدمة في الدول العربية.

2. التأكيد على الآثار السلبية للقروض المتعثرة على معدلات النمو.
3. ارتفاع نسبة تعثر القروض في القطاعات الصناعات التحويلية، والقطاع التجاري، وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك القطاعات الزراعية "بالرغم من انخفاض حصة القروض الموجه للقطاع الزراعي".
4. تتمثل أهم أسباب التي تؤدى إلى تعثر القروض الشخصية انقطاع المقترض عن العمل، وانخفاض دخل العميل والتزامه بسداد مدفوعات أكثر من قرض، وبطاقات الائتمان.
5. التأكيد على الآثار السلبية للقروض المتعثرة على البنوك التجارية بوجه عام. إضافة أثرها العكسي على صافي أرباح المصارف التجارية.
6. تتمثل أهم أسباب تعثر المستثمر المقترضين في ضعف دراسة الجدوى المقدمة للبنك وضعف قدرات المستثمر وكذلك استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.

2. التوصيات

نستعرض فيما يلي أهم التوصيات من واقع الإجابات على الاستبيان الموجه إلى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، التي قد تساهم في تراجع القروض المتعثرة:

1. تفعيل القواعد التنظيمية التي تتمثل في السياسة الائتمانية لدى البنوك، حيث أن وجود مصفوفة من المبادئ والقواعد التي تنظم العملية الائتمانية بما يشمله ذلك من دراسة ومنح ومتابعة للائتمان، إضافة إلى تحديد أنواع الائتمان والأنشطة التي يُمكن تمويلها من قبل البنوك وتحديد آجالها وسقوفها وحدود التركز الائتماني ضمن شروط ومعايير محددة، يساعد إدارات البنوك في التخطيط لأهدافها واتخاذ القرار الائتماني السليم ومن ثم تقليل مخاطر القروض المتعثرة.
2. الاستمرار في الإصلاحات التي تستهدف تعزيز متانة وسلامة القطاع المصرفي، بما يساعد بدرجة كبيرة في الحد من القروض المتعثرة.

3. قيام البنوك بعمليات للمراجعة الدورية للقروض بما يمثل إجراءً احترازياً لتجنب زيادة مخاطر القروض المتعثرة، وبما يساعد على اكتشاف مظاهر التعثر مبكراً، مما يسهل عملية معالجتها من خلال مراجعة كل من:
   - متابعة الظروف الخاصة بالمقترض، كمراقبة وضعه المالي والظروف المحيطة والأحوال الاقتصادية العامة.
   - التأكد من توظيف موظفين ذات كفاءة مهنية عالية بالعملية الائتمانية.
4. التأكيد على أهمية تطوير قدرات الإدارات الائتمانية في البنوك التجارية في التعامل مع القروض المتعثرة والقيام بدراسة معطيات المؤسسات والأشخاص المقترضين من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض وحجم القروض المتعثرة.
5. تعزيز دور شبكات المعلومات الائتمانية في الدول العربية وإلزام البنوك التجارية بالكشف عن الأحوال المالية للمقترضين خلال السنوات السابقة.
6. تشجيع وجود آليات لتسوية القروض المتعثرة خارج إطار المحاكم، وأهمية قيام السلطات الرقابية بوضع خطط كفيلة بمعالجة تحديات تعثر القروض وكيفية معالجتها.
7. الالتزام بالمعايير الرقابية الاحترازية والعمل على تبني معيار الرقابة المبنية على المخاطر.
8. وجود آلية شطب (Write-Off) للقروض المتعثرة تساعد على تراجع نسبتها، وتحديد وعلاج السبب الجذري لزيادة القروض المتعثرة.
9. دراسة سبل التزام العملاء بوظائفهم من أجل ضمان انتظام حصولهم على رواتبهم الشهرية.
10. تسهيل الإجراءات الإدارية لضمان تحصيل الضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
11. دراسة إمكانية تسوية وتحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف أقدر.
12. منح القروض بناء على الضمانات اعتماداً على الجدارة الائتمانية.

المراجع

المراجع العربية

1. خالد صبحي رجا (2016)، "محددات القروض المتعثرة: أدلة من القطاع المصرفي الأردني".
2. صندوق النقد العربي، استبيان القروض المتعثرة في الدول العربية، 2018.
3. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي المُوحد، اعداد مختلفة.
4. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية.
5. مصرف لبنان، مشهد السياسة النقدية مصرف لبنان، 2017.
6. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية الربعية الربع الرابع 2016.
7. بنك الخليج، التقرير السنوي، 2009.

المراجع الانجليزية

8. Adinoto Nursiana, "Effect of Non-Performing Loans to Profitability of Banks in Indonesia", Serial Publications, Pvt. Ltd., 2017
9. Amir Ikram and others, Determinants of Non-Performing Loans: An Empirical Investigation of Bank Specific Microeconomic Factors, The Journal of Applied Business Research (2016).
10. Cheng Hsiao, M. Hashem Pesaran, Andreas Pick, Diagnostic Tests of Cross Section Independence for Nonlinear Panel Data Models, University of Cambridge, April 2007.
11. Badi H. Baltagi (2005), "Econometric Analysis of Panel Data" *Third edition*, John Wiley & Sons Ltd.
12. Hadri, K., Testing for stationarity in heterogeneous panel data, Econometrics Journal 3: 148–161, 2000.
13. Muhammad Ishfaq Ahmad and other's, Non-Performing Loans and Economic Growth, scholars Journal of Economic, Business and Management, 2016.

صندوق النقد العربي

المكتبة والمطبوعات

سلسلة دراسات اقتصادية

الرقم	المؤلف / Author	عنوان الكتاب / Title	Year
1	جمال الدين زروق	تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية	2007
2	جمال الدين زروق وعادل التيجاني	التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية : تجربة الدول العربية	2007
3	نبيل دحدح	أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون	2007
4	محمد حامد الحاج	دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية	2007
5	مصطفى قاره وآخرون	دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية	2007
6	أحمد الصفتي	مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن	2007
7	محمد حامد الحاج	دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها	2008
8	Ahmad El Safti	Financial Sector Reforms in the Arab Countries	2007
9	ابراهيم عاكوم	أسواق الأوراق المالية العربية : انعكاسات و عبر من الأزمة المالية العالمية	2009
10	جمال الدين زروق وآخرون	تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها التنموية على الاقتصادات العربية	2007
11	جمال الدين زروق وآخرون	أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية	2009
12	أحمد بدوي	الحوافز المالية و النقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على جهود الإصلاح المالي	2010
13	أحمد بدوي	القطاع الخاص و السياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة	2010
14	نبيل دحدح	تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي	2010
15	حازم الببلاوي	الأختلالات المالية الدولية : نظرة تاريخية تحليلية	2011
16	جمال زروق	التجارة الدولية و العربية وتمويلها وضمان انتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية	2011
17	أحمد بدوي	مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي - الياباني في تعزيزها	2011
18	أحمد بدوي	برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية	2011
19	جمال الدين زروق	الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية	2011
20	جمال الدين زروق	مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوربية المشتركة	2011
21	هبة عبد المنعم	أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الاستقرار	2012
22	جمال قاسم و محمد اسماعيل	تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية	2012
23	أحمد بدوي	مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة	2011
24	ابراهيم الكراسنة	البنوك الاسلامية : الإطار المفاهيمي والتحديات	2013
25	هبة عبد المنعم	ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)	2013
26	ابراهيم الكراسنة	الإطار المفاهيمي لإدارة الإئتمان لدى البنوك	2013
27	أحمد شفيق الشاذلي	الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه	2014
28	أحمد بدوي	تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية	2013
29	مصطفى قارة و آخرون	الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية	2013
30	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية	2014
31	أحمد شفيق الشاذلي	طرق تكوين و إدارة الاحتياطات الأجنبية : تجارب بعض الدول العربية و الأجنبية	2014
32	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	بطالة الشباب في الدول العربية	2015
33	جمال قاسم	النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية	2015
34	AMF & European Bank	Joint IFI Needs Assessment on Local Capital Market Development	2015
35	هبة عبد المنعم	انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الاسلامية	2016
36	سفيان قعلول	جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تشخيصية	2017
37	محمد اسماعيل وجمال قاسم	محددات الاستثمارات الاجنبي المباشر في الدول العربية	2017
38	طارق إسماعيل	بيئة أعمال المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات	2017
39	أحمد شفيق الشاذلي	قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي	2017
40	امحمد موعش و آخرون	النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية	2017
41	سومية لطفي	انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي	2017
42	جمال قاسم	قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	2017
43	هبة عبد المنعم و محمد إسماعيل	دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية	2018
44	طارق إسماعيل	سياسات الدعم في الدول العربية	2018
45	جلال الدين بن رجب	احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	2018
46	Nouran Youssef	Islamic vs Conventional Capital Markets Performance and Dynamics of Development	2018
47	المصطفى بنتور	حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية	2018
48	هبة عبد المنعم وسفيان قعلول	محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية	2018
49	امحمد موعش	تنبؤات الحسابات القومية السنوية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات	2018
50	محمد اسماعيل و جمال قاسم	قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية	2018
51	هبة عبد المنعم وسفيان قعلول	اقتصاد المعرفة : ورقة إطارية	2019
52	طارق إسماعيل	كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية	2019
53	أحمد شفيق الشاذلي	دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية	2019
54	**Heba Abdel Monem**	**Using Blockchain in Financial Services**	**2019**
55	محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن	بيئة الأعمال في الدول العربية: الواقع والتحديات	2019
56	**جمال قاسم حسن**	**القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية**	**2019**

- للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي :

صندوق النقد العربي

المكتبة والمطبوعات

ص.ب. 2818

أبوظبي الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم : 6215000 (9712+)

فاكس رقم : 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني : Publications@amfad.org.ae

- **متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الأنترنت** : www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND